



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольствен
ная и
сельскохозяйств
енная
организация
Объединенных

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Agricultura y la
Alimentación

الاجتماع المشترك

الدورة الثامنة بعد المائة للجنة البرنامج
والدورة الأربعون بعد المائة للجنة المالية

روما، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2011

التقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج التعاون التقني

موجز

تمت الموافقة، حتى 30 يونيو/حزيران 2011 على 415 مشروعاً من مشروعات برنامج التعاون التقني بقيمة إجمالية بلغت 114.5 مليون دولار أمريكي مقابل مخصصات صافية وصلت إلى 103.5 مليون دولار أمريكي للفترة 2008-2009. وقد بلغت المصروفات مقابل هذه المخصصات 90 مليون دولار أمريكي أي ما يمثل 87 في المائة من المخصصات.

تمت الموافقة حتى تاريخ 30 يونيو/حزيران 2011 على 301 مشروع تبلغ قيمتها 84.4 مليون دولار أمريكي مقابل مخصصات لمشاريع برنامج التعاون التقني بلغت 106.6 مليون دولار للفترة 2010-2011 بما يمثل 79 في المائة من المخصصات. وقد بلغت النفقات 19 مليون دولار.

يجري على قدم وساق تطوير أداة للإبلاغ حول نتائج المشاريع، وستحظى بدعم مزيد من الجهود لتعزيز فهم موظفي المكاتب الميدانية والمقر لأهمية احترام معايير مشاريع برنامج التعاون التقني لضمان التركيز الاستراتيجي، وتوفير الاستدامة، وتحقيق أثر محفّز، وتعميم المساواة بين الجنسين.

النشاط الذي يقترحه الاجتماع المشترك

يُحاط الاجتماع المشترك علماً بالتقدم المحرز في مجال تنفيذ مشاريع برنامج التعاون التقني مقابل مخصصات الفترتين 2008-2009 و2010-2011 في إطار اللامركزية.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن المضمون الفني لهذه الوثيقة إلى:

السيد ريتشارد شيئا (Richard China)

مدير شعبة دعم إعداد السياسات والبرامج

الهاتف: +39 (06) 5705 5242

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت

على العنوان التالي: www.fao.org

أولاً - الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني والمصرفيات مقابل مخصصات الفترة 2008-2009

1- تمت الموافقة على 415 مشروعاً من مشاريع برنامج التعاون التقني حتى 30 يونيو/حزيران 2011، مقابل المخصصات الصافية للفترة 2008-2009 والبالغة 103.5 مليون دولار أمريكي، أي بقيمة إجمالية قدرها 114.5 مليون دولار أمريكي. وتهدف نسبة الـ 10 في المائة من البرمجة الزائدة إلى ضمان تغطية الإنفاق الكاملة للمخصصات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن معدل مستوى مصروفات مشاريع برنامج التعاون التقني يناهز الفترة نفسها 85-90 في المائة من الميزانيات المعتمدة.

2- بلغت المصروفات 90 مليون دولار أمريكي من مخصصات الفترة 2008-2009 حتى 30 يونيو/حزيران 2011، أي ما يساوي 87 في المائة من مجموع المخصصات (الجدول 1). وقد كان معدل متوسط التغطية الشهري للإنفاق مقابل هذه المخصصات 1.5 مليون دولار أمريكي من يناير/كانون الثاني حتى يونيو/حزيران 2011. وسيضمن معدل متوسط الإنفاق الشهري البالغ 2.25 مليون دولار أمريكي من يوليو/تموز حتى ديسمبر/كانون الثاني 2011، تغطية الإنفاق الكامل للمخصصات بنهاية عام 2011 وينبغي أن يكون قابلاً للتحقيق نظراً إلى أن معدل التسليم يزداد عادة بنهاية فترة السنتين.

الجدول 1: الموافقات والمصروفات مقابل مخصصات 2008-2009 حتى 30 يونيو/حزيران 2011

الموافقة	المصروفات	
(بآلاف الدولارات الأمريكية)	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	
38 485	56 303	دعم التنمية
7 106	7 769	المساعدات الطارئة
26 343	27 971	مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية لتوريد (المدخلات/المساعدة الفنية)
18 078	22 482	مرافق مشاريع برنامج التعاون التقني
90 012	114 525	المجموع

ثانياً - الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني والمصرفيات مقابل مخصصات الفترة 2010-2011

3- حتى 30 يونيو/حزيران 2011، تمت الموافقة على مجموع 301 مشروعاً تبلغ قيمتها 84.4 مليون دولار أمريكي مقابل مخصصات مشاريع برنامج التعاون التقني للفترة 2010-2011 التي تصل إلى 79 في المائة من المخصصات التي بلغت 106.6 مليون دولار. وفي التاريخ نفسه، تمّ إنفاق 18 في المائة من المخصصات و23 في المائة من قيمة الميزانيات التي تمت الموافقة عليها (الجدول 2).

الجدول 2: الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني والمصروفات مقابل مخصصات الفترة 2010-2011 حتى 30 يونيو/حزيران 2011

المصروفات	الموافقة	
(بآلاف الدولارات الأمريكية)	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	
9 466	58 530	دعم التنمية
4 050	10 685	المساعدات الطارئة
5 489	15 147	مرافق مشاريع برنامج التعاون التقني
19 005	84 362	المجموع

4- توزيع الموافقات الإقليمية على مشاريع برنامج التعاون التقني مبين في الجدول 3، بالإضافة إلى النسبة المئوية للمخصصات الإقليمية التي تمت الموافقة عليها حتى 30 يونيو/حزيران 2011. وعلمنا بأنه لم يتبق من الفترة المالية سوى ستة أشهر، يُعتبر مستوى الموافقات هذا مرضياً. ولا يبدو أن هناك خطراً في ألا تُضمن المخصصات بالكامل للمشاريع التي تمت الموافقة عليها وذلك بنهاية العام نظراً إلى أن المشاريع الجاري تنفيذها تُنفذ بوتيرة سليمة.

الجدول 3: توزيع الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني مقابل مخصصات المساعدات الطارئة الإقليمية والأقليمية للفترة 2010-2011 حتى 30 يونيو/حزيران 2011

الإقليم	الموافقات	المخصصات الإقليمية	النسبة المئوية للمخصصات الموافق عليها
		(بآلاف الدولارات الأمريكية)	
إفريقيا	34 052	35 027	97
آسيا والمحيط الهادئ	15 533	21 016	74
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11 956	15 763	76
أوروبا وآسيا الوسطى	5 695	8 703	65
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	5 505	6 962	79
المساعدة الأقليمية	935	3 197	30
المساعدات الطارئة	10 685	15 986	67
المجموع	84 362	106 574	79

5- الإنفاق على المشاريع الموافق عليها حسب المساعدات الطارئة الإقليمية والأقليمية مقابل مخصصات الفترة 2010-2011 حتى 30 يونيو/حزيران 2011 مبينة في الجدول 4.

الجدول 4: توزيع مصروفات مشاريع برنامج التعاون التقني مقابل المخصصات الإقليمية والأقليمية والمساعدات الطارئة للفترة 2010-2011

الإقليم	المصروفات	النسبة المئوية للمشاريع الموافق عليها	النسبة المئوية للمخصصات
	(بآلاف الدولارات الأمريكية)		للمخصصات
إفريقيا	6 647	20	19
آسيا والمحيط الهادئ	3 401	22	16
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1 867	16	12
أوروبا وآسيا الوسطى	1 502	26	22
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	1 175	21	17
المساعدة الأقليمية	363	39	11
المساعدات الطارئة	4 050	38	25
المجموع	19 005	23	18

6- معدل المصروفات الإجمالية متدن قياساً بكل من فترة العامين 2004-2005 و2008-2009 في الفترة المالية نفسها، وهو شبيه بمستوى الفترة المالية 2006-2007. ويعود ذلك إلى عاملين، أولاً، المهلة التي تمّ تقديمها للموافقة على مشاريع التنمية بعد أن جرى العمل باللامركزية في إدارة مشاريع برنامج التعاون التقني ابتداءً 1 يناير/كانون الثاني 2010 ما مفاده أنه شرع في تنفيذ هذه المشاريع، وأن صرف المخصصات جرى في مرحلة لاحقة من الفترة المالية. ونظراً إلى أنّ جزءاً كبيراً من المخصصات قد حُشد لمشاريع تمت الموافقة عليها، فإنّ معدّل المصروفات سيتزايد بدوره تدريجياً. ثانياً، طُلب عدد ضئيل من مشاريع المساعدات الطارئة خلال السنة الأولى من الفترة المالية، وباعتبار أنّ هذه المشاريع غالباً ما تنطوي على قدر كبير من المشتريات وتنفذ بسرعة، فإنّ عدد هذه المشاريع المحدود لعام 2010 قد أثر سلباً على مستويات الإنفاق. ونظراً للموافقة على ما يُناهز 70 في المائة من مخصصات المساعدات الطارئة خلال الفترة المالية الحالية لمشاريع تهدف بشكل خاص إلى توزيع المدخلات الزراعية للأسر التي تأثرت بالكوارث، فإنّ مستوى المصروفات سيرتفع في الأشهر القادمة. وتعمل الأمانة والمكاتب الإقليمية على وجه خاص على إجراء عملية متابعة بالتعاون مع المشرفين على الميزانية، والموظفين الفنيين لتشجيع التنفيذ السريع للمشاريع كافة.

7- يرد في الجدول 5 توزيع الموافقات في إطار الهدف الإستراتيجي/الوظيفي مقابل مخصصات الفترة 2010-2011 حتى 30 يونيو/حزيران 2011.

الجدول 5: توزيع الموافقات في إطار الهدف الإستراتيجي/الوظيفي مقابل مخصصات الفترة 2010-2011 حتى 30 يونيو/حزيران 2011

الميزانية (بآلاف الدولارات الأمريكية)	الموضوع	الهدف الإستراتيجي/ الوظيفي
19 091	إنتاج المحاصيل	ألف
8 629	إنتاج الثروة الحيوانية	باء
9 079	مصايد الأسماك وتربية الأحياء	جيم
2 200	سلامة الأغذية	دال
7 611	الغابات	هاء
7 593	الموارد الطبيعية	واو
4 304	الأسواق	زاي
9 110	الأمن الغذائي	حاء
9 684	حالات الطوارئ	طاء
0	الجنس	ياء
3 767	الاستثمار	كاف
3 294	التعاون الفعلي	لام
84 362	المجموع	

8- المعلومات المبينة أعلاه لا تشير إلى أنّ الكثير من مشاريع برنامج التعاون التقني تسهم في أكثر من هدف إستراتيجي واحد، بما في ذلك الهدف الإستراتيجي كاف المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وفي الواقع، ونظراً لحجم مشاريع برنامج التعاون التقني المحدود لا تُوزع الميزانيات كل على حدة على عدة أهداف إستراتيجية بل تُسجل في إطار الهدف الإستراتيجي الرئيسي. وكما هو واضح لم يُطلب العمل بأي مشروع حتى الآن في الفترة المالية الحالية في إطار الهدف الإستراتيجي كاف باعتباره الهدف الرئيسي للمشروع.

ثالثاً- تطبيق اللامركزية على إدارة مشاريع برنامج التعاون التقني

9- خلال انعقاد الاجتماع المشترك في أبريل/نيسان 2011، أوصت اللجان بأن يعين 0.4 في المائة من المخصصات لدعم تقييم المكاتب الميدانية لنتائج ما بعد الانتهاء من مشاريع برنامج التعاون التقني المشترك. وقد صادق المجلس على التوصية في دورته الواحدة والأربعين بعد المائة في أبريل/نيسان 2011¹.

10- على إثر هذا القرار تعمل الأمانة حالياً على تطوير الإجراءات لوضع نظام إبلاغ قائم على الحوافز لتحسين القدرة على رفع التقارير حول نتائج مشاريع برنامج التعاون التقني وآثاره المحفزة. وسيستند هذا النظام إلى نظم الرصد القائمة على النتائج المخطط لها والمدمجة، ويُفترض به أن يلبي احتياجات مكتب تقييم المعلومات وفقاً للتقييمات القطرية أو المواضيعية. وسيستند هذا النظام إلى استمارة يتعين على المكاتب الميدانية المعنية أن تفرغ منها بعد عام تقريباً على استكمال أنشطة المشروع. ويُتوقع بدء العمل بنظام الإبلاغ الجديد في الفترة المالية الممتدة بين عامي 2012-2013.

11- خلال الاجتماع المشترك الذي عُقد في أبريل/نيسان 2011، شددت اللجان كذلك على ضرورة أن تكون مشاريع برنامج التعاون التقني إستراتيجية، وتحفيزية، وأن تأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين. وستتيح نتائج نظام الرصد التي سبق ذكرها الإبلاغ عن هذه القضايا على نحو أفضل، كما ستسمح بتقاسم الدروس المكتسبة. بالإضافة إلى ذلك، من المعلوم أنه يُرجَّح أن يكون للمشاريع تركيز إستراتيجي واضح، وأن تكون تحفيزية، ومستدامة، وأن تحرص على المساواة بين الجنسين في تنفيذها ونتائجها إذا ما تم إيلاء الاهتمام بهذه الأبعاد في مرحلة صياغتها. ولذلك يتم تقييم مشاريع برنامج التعاون التقني بالاستناد إلى مجموعة من المعايير (معايير مشاريع برنامج التعاون التقني) التي تشمل معايير مرتبطة بتحديد الأولويات، والاستدامة، والأثر التحفيزي، والمساواة بين الجنسين.

12- استعرضت الأمانة مؤخراً معايير مشاريع برنامج التعاون التقني لتقييم ما إذا تراجع احترام المعايير بشكل ملحوظ في الفترة المالية التي تلت نزع اللامركزية عن إدارة مشاريع برنامج التعاون التقني. وقام الاستعراض بمقارنة عينة من المشاريع التي تمت الموافقة عليها في عام 2009 أي قبل تطبيق اللامركزية مع عينة من المشاريع الموافقة عليها في 2010، أي بعد تطبيق اللامركزية لتقييم التزامها بالمعايير. وخلص إلى أن مشاريع برنامج التعاون التقني المشترك التي حظيت بالموافقة بعد 1 يناير/كانون الثاني 2011 افتقدت، إلى حد ما، للاحترام الصارم للمعايير مع تفاوت بين المعايير والأقاليم على حد سواء. وعلى الرغم من أن هذا التدهور ليس كبيراً ويعكس عدم دراية الموظفين المعنيين في المكاتب الميدانية والمقر بتفسير المعايير، فإن الأمانة ستسعى لاستكشاف السبل لتعزيز قدرات المكاتب المعنية على تطبيق المعايير خلال عملية صوغ المشاريع. وسيتم الاهتمام بالمعايير المرتبطة بالتركيز الإستراتيجي، والاستدامة، وترشيد البعد الجنساني. كما سيكون هناك سعي لتعزيز آلية ضمان النوعية، بما في ذلك من خلال الإجراءات المحسنة والمواد الإرشادية.

¹ الفقرة 9 من الوثيقة CL 141/REP.